

على الخلاف

«السلام» السعودي في 2018: من «مبادرة عبدالله» إلى شروط ترامب

على وقع اعتراف دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، ورميه على طاولة «السلام»، قفزت السعودية من مشروع التطبيع الذي تحمله منذ عام 2002 بناء على «مبادرة السلام العربية» إلى مشروع «التطبيع المجاني» في عام 2018. وكما في كل مرة، أسقط وضع القدس «أقنعة» دول عربية كانت لها اليد الطولى في القرار الأميركي. ليكون «بوصلة» لأي «مبادرات سلام» جديدة، على أن تكون خالية من أي تنازلات إسرائيلية، بذريعة «الأولويات» السعودية: «مواجهة الخطر الإيراني»

علي جواد الامين

منذ «معم ترامب» الثلاث في الرياض، وصولاً إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ثمة مسار أميركي - سعودي لإعلان «سلام» جديد في الصراع العربي - الإسرائيلي. ولم يخف ذلك، اللقاءات والاتصالات و«التسريبات» السابقة واللاحقة لقرار الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، فلم يكن مستغرباً ما كشف عنه الإعلام الإسرائيلي بأن السعودية ومصر أعطتا الرئيس الأميركي موافقتهم على اعتراف إدارته بالقدس عاصمة للاحتلال، بل عكس ذلك تماماً «مسرحية» رد الفعل السعودي الرسمي «الخجول» برفض القرار، مقابل رد الفعل غير الرسمي المجاهر بتقبل القرار، والذي تمثل بجناحي ولي العهد محمد بن سلمان: الدعاة والإعلاميين (المتبعين خارج السجون). ولعل الهدوء في خطبتي الحرمين المكي والمدني في أول جمعة بعد القرار خير مثال، في وقت كانت فيه العواصم العربية تضج بالرفض، أما سرب الكتاب والإعلاميين المقربين من ولي العهد، فقد نشطوا على موقع التواصل «تويتر» في امتصاص القرار واستذكركم «خيانات» الفلسطينيين، كما زعموا، ناصحين الشباب السعودي بعدم الانصياع لـ«الكثبة» كما حلا لهم التعبير عن القضية، في محاولة لـ«ضبط مفاعيل الشارع الإسلامي»، تنفيذاً لوعد محمد بن سلمان لجاريد كوشنر، صهر ومستشار ترامب، بعد «مظاهر تنديد لا بد منها في البداية»، بحسب ما كشفت القناة «العاشرة» الإسرائيلية. وقد نجح هؤلاء بالفعل، في إظهار موقف الرياض الحقيقي من الاعتراف المعلوم مسبقاً. بعيداً عن التنسيق السعودي -

الأميركي - الإسرائيلي من «ألف» إلى «باء» القرار الأميركي، إلا أن خيارات الرياض منعدمة إقليماً، وليس أمامها سوى التعامل مع قرار ترامب على أنه «واقع»، على الرغم من تمسكها بـ«مبادرة عبدالله» رسمياً إلى الآن، في انتظار مال تداعيات الاعتراف الخطير، قبل البدء في طرح «مبادرة سلام» جديدة خالية من أي شروط تتعارض وتطلعات ترامب الصعبة المنال، لأن أي خيار سعودي آخر من شأنه وقف عملية «السلام»، وبالتالي «تجميد» مسار التطبيع، ما لن يصب في العلاقة السعودية - الأميركية فحسب، بل سيصيب بالعمق، لأتحة المشاريع السعودية داخلياً وخارجياً، والتي تعتمد في جزء كبير منها على «إسرائيل»، بدءاً من «نيوم»، وصولاً

إلى «اتفاقية تيران وصنافير»، وليس انتهاءً بالمعارك التي تخوضها على الحلبتين الخليجية مع قطر والإقليمية مع إيران، في اليمن وفلسطين ولبنان، الأمر الذي قد يُعرض المملكة «للذبح» على يد حلفائها كما وعدتها ترامب خلال حملاته الانتخابية، في ظل تردّي حالها السياسي. الموقف السعودي الواضح من قرار ترامب، وما تلاه من دعوة لرئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي السريعة إلى «التفاوض» بشأن المدينة، يشي بأن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، ينتظرون من السعودية طرح مبادرة جديدة برعاية أوروبية، لا يؤخذ منها للفلسطينيين حقاً. فبعد 15 عاماً من اعتماد السعودية رسمياً «مبادرة

السلام العربية» التي لم تأت على ذكر الملك سلمان في افتتاح أعمال الدورة السنوية لمجلس الشورى في الرياض أمس، اختصر قرار ترامب على السعوديين أشواطاً في «عملية السلام» المرجوة، وليس أمام المملكة بعدها، سوى الانطلاق من «الأمر الواقع» الذي لم يترك مجالاً لصيغتها الحالية، ووضع «المسات جذرية» في بنديها الثاني والثالث بالتحديد، على أن تلغي أولاً طلب «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 194»، والذي يقرّر «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم»، لتتناسب مع مبادرة ترامب التي تنص، بحسب ما

كشفت «القناة الإسرائيلية الثانية» الشهر الماضي، على عدم تفكيك أي مستوطنة صهيونية أو إجلاء أي مستوطن من الضفة الغربية، من دون حق العودة للاجئين الذين سُردوا في حربي 1948 و1967. وثانياً، على السعودية إذا أرادت الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، إلغاء البند الثاني من المبادرة، الذي يطلب «قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران عام 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة، (على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية)»، مقابل الطلب بجعل بلدة أبو ديس بدلاً من «القدس الشرقية» عاصمة لحكم فلسطيني ذاتي محدود، بحسب تسريبات

ستتعلم الرياض مع قرار ترامب على أنه «واقع» (أ ف ب)



الإعلام السعودي منبراً لإسرائيل: المقاومة خراب.. وإعلان

علي حيدر

لم ينتظر النظام السعودي طويلاً حتى يبادر إلى الكشف علناً عن مستوى توطئه مع إدارة دونالد ترامب في إعلان القدس «عاصمة لإسرائيل»، فأسقط بذلك فرضية أنه لم يكن متواطئاً منذ ما قبل الإعلان، انطلاقاً من أن خطوة من هذا النوع تترك سياساته التطبيعية، ومساعيه لبلورة تحالف علني مع إسرائيل في مواجهة محور المقاومة، بل يفترض أنه كان يرى في هذا الإعلان إرجاء له ولن هم في نفس المعسكر. لكن كل ذلك لم يمنع النظام السعودي من التبرع بما يتجاوز مساره التطبيعي إلى لعب الدور المرسوم لمرحلة ما بعد الإعلان، وذلك بتحويل أحد منابر، موقع «إيلاف»، إلى منصة لتسويق الرواية الإسرائيلية التي تهدف إلى احتواء غضب الشارعين

الفلسطيني والعربي، وصولاً إلى اتهام فصائل المقاومة بأنها لا تقاوم الاحتلال من أجل تحرير الأرض والشعب الفلسطيني، بل تحمل السلاح خدمة لمصالح الجمهورية الإسلامية في إيران، وكانت سبباً لخراب حياة سكان غزة. خطورة التسويق للرواية الإسرائيلية أنها تأتي ضمن خطة بادرت إليها واشنطن وتل أبيب، تهدف إلى احتواء مفاعيل ما بعد القرار عبر حملة إعلامية وسياسية مدروسة المضمون ومحددة الأهداف. ولهذه الغاية، بدأ المسؤولون الأميركيون بالترويج لمقولة أن ما حدث هو الإقرار بواقع قائم، وأن الرئيس الأميركي لم يغلّق المفاوضات على «القدس الشرقية». وامتداداً لنفس المسار، برزت هذه المواقف أيضاً على لسان وزير الاستخبارات الإسرائيلية، بسرايل كاتس، عبر مقابلة أجراها معه

«إيلاف» السعودي. معيار التواطؤ منذ ما بعد إعلان ترامب يكمن في الدور الذي يلعبه كل طرف، حزباً كان أو دولة أو مسؤولاً... وهل يصب باتجاه احتواء الغضب الشعبي، ومحاولة التوهين من مفاعيل الخطوة التي أقدم عليها ترامب، ومواصلته خياره التسويقي والتطبيعي انطلاقاً من الوقائع التي فرضها الطرفان الأميركي والإسرائيلي. وفي هذا المجال، لم يترك النظام السعودي مجالاً للشبهة أو لحسن الظن، عندما فتح إعلامه، موقع «إيلاف»، أمام المسؤولين الإسرائيليين تنفيذاً لخطة تل أبيب وواشنطن، في مرحلة ما بعد الإعلان، عبر توهين ما حدث والإيحاء كان شيئاً جديداً ونوعياً لم يحدث، ولذلك لا مبرر لكل هذا الغضب ولانتفاضة الشعب الفلسطيني، وهو ما قاله كاتس

بوصفه قرار ترامب بأنه «تحصيل حاصل لما هو على الأرض». في السياق نفسه، وعبر الموقع السعودي، خاطب كاتس الرأي العام الفلسطيني والعربي، بالقول إن «الرئيس الأميركي» لم يقل القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وتجاهل بذلك حقيقة أن ترامب عندما ذكر القدس كان يقصد القدس بالمفهوم الإسرائيلي، ولم يقل «أعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل»، حتى لو عدد المؤسسات الموجودة غربي القدس. وهو بذلك، أراد أيضاً التعمية على حقيقة أن ما كان يفترض أنه «جائزة إسرائيلية» لتسوية نهائية ينال بموازاتها الطرف الفلسطيني، إقراراً إسرائيلياً واعترافاً أميركياً بشرفي القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، قدّم ترامب إلى إسرائيل «الهدية التاريخية»، من دون أي التزامات مقابلة للطرف الفلسطيني، بل رفض

توصيات محددة في هذا الشأن. وذهب ترامب أبعد من ذلك عندما ربط الدولة الفلسطينية التي كان يفترض أن تقوم بموجب تسوية نهائية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، بموافقة إسرائيل، وهو ما أعلنه في بيان إعلان القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، بالقول إنه مع حل الدولتين (إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الكيان الإسرائيلي القائم) إن كان الطرفان يوافقان على ذلك، أي عبارة أدق: في حال موافقة إسرائيل على هذه الدولة (الفلسطينية)، وهي لن توافق عليها إلا في حال قبول السلطة السقف الذي تفرضه إسرائيل على أرض الواقع. هكذا، لا يكون ترامب قد أعلن القدس «عاصمة لإسرائيل» فقط، بل دعم الموقف الإسرائيلي الذي يربط أي تسوية نهائية (تتصل بكل القضايا العالقة بما فيها القدس) بموافقة تل أبيب التي لن تقدمها إلا إذا خضعت